المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت هو السرمد فالزمان
عارض للتغيرات دون الثابتات قلنا ما ذكروه قعقعة وهى فى الاصل حكاية صوت السلاح وغيره
ما تحتها طايل وفايدة اى هى عبارات هايلة ليس لها معنى ينتفع به ما ذكرناه وفى المثل لا تقعقع لى بالشنان هذا
وقد يوجه ذلك القول بان الموجود اذا كان له هوية اتصالية غير قارة كالحركة كان مشتملا على متقدم ومتاخر لا يجتمعان
فله بهذا الاعتبار مقدار غير قار وهو الزمان فينطبق تلك الهوية على ذلك المقدار ويكون جزء ما المتقدم مطابقا للزمان
متقدم وجزء ما المتاخر مطابقا للزمان متاخر ومثل هذا الموجود يسمى متغيرا تدريجيا لا يوجد بدون الانطباق على الزمان
والمتغيرات الدفعية انما تحدث فى آن هو طرف الزمان فهى ايضا لا توجد بدونه واما الامور الثابتة التى لا تغير فيها اصلا
لا تدريجيا ولا دفعيا فهى وان كانت مع الزمان العارض للمتغيرات الا انها مستغنية فى حد انفسها عن الزمان بحيث
اذا نظر الى ذواتها يمكن ان تكون موجودة بلا زمان فاذا نسب متغير الى متغير بالمعية او القبلية فلا بد هناك من زمان
فى كلا الجانبين واذا نسب بها ثابت الى متغير فلا بد من الزمان فى احد جانبيه دون الآخر واذا نسب ثابت
الى ثابت بالمعية كان الجانبان مستغنيين عن الزمان وان كانا متقارنين له فهذه معان معقولة متفاوتة عبر
عنها بعبارات مختلفة تنبيها على تفاوتها واذا تؤمل فيها اندفع ما ذهب اليه ابو البركات من ان الزمان مقدار الوجود
حيث قال ان الباقى لا يتصور بقاؤه الا فى الزمان وما لا يكون حصوله فى الزمان ويكون باقيا لابد ان يكون لبقائه
مقدار من الزمان فالزمان مقدار الوجود الوجه الثانى ان الحركة كما مر تقال للكون فى الوسط اعنى ما بين المبدا والمنتهى
وهو اى الكون فى الوسط امر مستمر من المبدا الى المنتهى ولو كان الزمان مقدارا كان ثابتا مثله فلا يكون مقدارا
غير قار كما ذهبتم اليه وتقال ايضا للممتد من المبدا الى المنتهى ولا وجود لها فى الخارج اتفاقا وبالضرورة ايضا كما
مر فلو كان الزمان مقدارا لها لم يوجد الزمان فى الخارج اصلا فلا يكون مقدارا موجودا فى الخارج قايما بالحركة كما هو مذهبكم
وقد سبق ما يتعلق بالتفصى عن هذا الوجه فتذكر وخامسها اى خامس المذاهب فى حقيقة الزمان مذهب الاشاعرة
وهو انه متجدد معلوم يقدر به متجدد مبهم ازالة لابهامه وقد يتعاكس التقدير بين المتجددات فيقدر تارة هذا بذاك
واخرى ذاك بهذا وانما يتعاكس بحسب ما هو متصور ومعلوم للمخاطب فاذا قيل مثلا متى جاء زيد يقال عند طلوع
الشمس اذا كان المخاطب الذى هو السايل مستحضرا لطلوع الشمس ولم يكن مستحضرا لمجى زيد كما دل عليه سواله ثم اذا قال
غيره متى طلع الشمس يقال حين جاء زيد لمن كان مستحضرا لمجى زيد دون طلوعها الذى سال عنه ولذلك اى ولان الزمان
متجدد معلوم يقدر به مبهم اختلف الزمان بالنسبة الى الاقوام فيقدر كل واحد منهم المبهم بما هو معلوم عنده فيقول
القارى لا تينك قبل ان يقرا ام الكتاب وتقول المراة لبث فلان عندى قدر ما يغزل كبة ويقول الصبى يطبخ
البيض اذا عددت ثلثمائة ويصير نيم برشت اذا عددت ستين فان اول ما يتعلمه الصبيان هو الحساب ويقول
التركى قعد فلان عندى قدر ما ينطبخ مرجل اى قدر من نحاس لحما وعلى هذا الكل من الاقوام بحسب ما هو مقدر
معلوم عنده يقدر غيره ويرد عليه انه ان جعل الزمان عبارة عن نفس ذلك المتجدد لزم ان يكون الزمان امرا موجودا
لا موهوما كما هو مذهبهم وايضا اذا كان المتجدد فى نفسه وقتا فاذا بقى مدة وهو واحد بعينه وجب ان يكون مدة
البقاء ومن الابتداء وقتا واحدا بعينه وهو باطل قطعا وان جعل عبارة عن الاقتران والمعية فلا شك ان كل متغير فى

والا انقطع الزمان ايضا فيلزم عدمه بعد وجوده وهو مخرج للدليل الذى اثبت به المذهب الاول بعينه فيكون
الزمان مقدارا لحركة مستوية لان الحركة المستقيمة تنقطع لا محالة لتناهى الابعاد فلا يجوز ح ذهاب المستقيمة
على استقامتها الى غير النهاية ووجوب سكون بين كل حركتين مختلفتين فى الجهة صادرتين عن متحرك واحد
فلا يجوز ايضا استمرار المستقيمة ودوامها بانعطاف المتحرك عن جهتها الى جهة اخرى وهى اى الحركة المستوية
هى الحركة الفلكية ولا شك انه يقدر به اى بالزمان كل الحركات المتخالفة بالسرعة فيقال هذه الحركة مثلا فى
ساعة وتلك فى ساعتين وعلى هذا فيكون الزمان مقدار الاسرع لان اسرع الحركات يكون مقدارا اى زمانه
اقل فان قلة الزمان تقتضى سرعة الحركة وح امكن ان تقدر به الحركات كلها لان الاكبر بحسب المقدار يقدر بالاصغر
ولا ينعكس فيقال هذا الفرسخ كذا ذراعا وهذا الذراع كذا اصبعا فان الاصغر يعد الاكبر لاشتمال
الاكبر على مثل الاصغر مع زيادة والاكبر لا يعد الاصغر لاستحالة اشتماله على مثل الاكبر وقد علمت ان اسرع الحركات الموجودة
هى الحركة اليومية التى هى حركة الفلك الاعظم فالزمان مقدار الحركة اليومية فيقدر به تلك الحركة اولا وبالذات وساير
الحركات ثانيا وبالعرض وهو المط والاعتراض عليه انه مبنى على امور كلها ممنوع الاول كل قابل للتفاوت كم وانما يصح
ان لو ثبت انه قابل للتفاوت لذاته ولم يثبت ذلك فى الزمان الثانى امتناع الجزء الذى لا يتجزى والا لجاز كون الزمان كما
منفصلا وما استدل به على امتناع الجزء مردود كما عرفته الثالث امتناع عدمه اذ لو جاز عدم الزمان لجاز ان
يكون مقدار الحركة مستقيمة منقطعة والدليل الذى استدل به على امتناع عدمه قد عرفت ما فيه من الخلل الرابع
ان بين كل حركتين سكونا فانه اذا لم يجب ذلك جاز ان تكون الحركة المستقيمة مستمرة بلا انقطاع على طريقة الرجوع
والانعطاف ويكون الزمان مقدارا لها وما يتمسك به فى اثبات السكون ستقف على فساده الخامس ان له اى
للزمان محلا اما لوجوده او لعرضيته الاولى ان يترك هذا الترديد ويقال لوجوده وعرضيته فان اقتضاية محلا
وانه جاز على منع الحلول
موجودا انما يتوقف على وجوده وعرضيته معا ولم يثبتا اى لم يثبت وجود الزمان لان ادلته مدخولة وعلى تقدير
وجوده لم يثبت عرضيته ايضا فلا يلزم ان يكون له محل فضلا عن ان يكون محله حركة الفلك الاعظم ولا يخفى عليك ان
منع الوجود مقدم بالطبع على ساير المنوع المذكورة ثم انه شرع فى المعارضة فقال ويبطله اى يبطل كون الزمان موجودا
مقدار الحركة على ما ذهب اليه ارسطو وجهان الاول لو وجد الزمان على انه مقدار الحركة كما ذكرتم لكان مقدار الوجود
المطلق اى لوجب ان يكون مقدار الكل موجود حتى للواجب تبارك وتعالى والتالى باطل اما الملازمة فلانا نعلم
بالضرورة ان من الحركات ما هو موجود الآن ومنها ما كان موجودا فى الماضى ومنها ما سيوجد فى المستقبل ونعلم
ايضا بالضرورة ان الله تعالى موجود الآن مع حوادث وكان موجودا قبلها فيما مضى وسيوجد اى سيبقى موجودا
بعدها فيما يستقبل ولو جاز انكار احدهما جاز انكار الآخر ايضا وهو باطل قطعا فوجب الاعتراف بهما معا واذا
كانت القبلية والمعية والبعدية المشهورة بالزمانية عارضة له تعالى عروضها للحركات فلو كان الزمان موجودا
فى نفسه ثابتا للحركة مقدارا لها ومنطبقا عليها لوجب ثبوته لله تعالى ولساير الموجودات وكونه مقدارا لها ومنطبقا
عليها واما بطلان اللازم فلانه اعنى الزمان اما غير قار فلا ينطبق على القار ولا يكون مقدارا له او قار فلا ينطبق على
غير قار فاستحال ان يكون مقدارا للموجودات باسرها لاشتمالها على موجودات قارة وغير قارة فان قيل نسبة

المتغ

Copyright ... University